حوار

بقلم : احمد طلعت

الديمقراطية!!

اغلب الظن ان ماجرى فى مصر منذ ٢٣ يوليو عام ٥٢ يمكن أن يكون جرعة من (مصل) يزيد مناعة الشعب المصرى لرفض كل انواع حكم الفرد ، ويضاعف من (حصانته) للتمسك بأن يحكم حكما ديمقراطيا، تكون السيادة فيه للشعب وتكون حرية الارادة ، والفكر والتعبير حقا مقدسا لكل مواطن ، لايعتدى عليها احد ، ولايصادرها أحد. وفى ظنى أن اى شعب مهما كان حظه من التقدم والنضج - يمكن ان يتعرض ،فى مرحلة من مراحل تاريخه ، لتجربة تسلب فيها الحرية باسم الحرية ، وتغيب فيها الديمقراطية باسم الديمقراطية ، وتكبت فيها ارادة الشعب باسم ارادة الشعب ..!!

حدث ذلك فى فرنسا ،فترة قصيرة بعد ثورتها الشعبية الخالدة ، عند تسلق سلم السلطة فيها- باسم الثورة - طغاة حولوا مبادئها النقية الى حمامات من الدم ، وأقاموا (المقصلة) فى الميادين لتقطع رقاب الوطنيين واصحاب الرأى ، حتى ان رأس رجل مثل (دانتون) لم تسلم من نصل المقصلة.

ثم استعاد الشعب وعيه ، واستخلص ارادته ، ولم يعد (عهد الارهاب) الذى تزعمه (روبسبيير) اكثر من ذكريات سوداء فى تاريخ الشعب الفرنسى ومجرد جرعة من (المصل) تعصمه من ان يسلم قدره من جديد- لأى طاغية تحت اى شعار..!!

وحدث ذلك فى المانيا - بكل ما يتمتع به شعبها من حضارة وتقدم - فتسلق رجل مثل (هتلر) سلم السلطة ، تحت شعار (الاشتراكية الوطنية) الهب به حماس الشعب ، حتى انقاد من خلفه الى كارثة حقيقية ،تلسعه سياط (الجستابو) وتخدره خطب (الفورهرر)..!!

ثم افاق الشعب - بعد الكارثة - وخرج يبنى بلده من جديد فى ظل ديمقراطية حقيقية ، جعلت منه خلال عدة سنوات احدى القوى الاقتصادية والصناعية الكبرى فى العالم.

ومثل فرنسا والمانيا ، دول اخرى كثيرة وشعوب اخرى كثيرة تمكنت الديكتاتورية من اقدارها، فانقادت اليها برغم ارتفاع مستواها الحضارى الا ان التجربة بكل مرارتها لم تعد اكثر من (مصل)زاد مناعتها، وضاعف تمسكها بالحرية والديموقراطية.

واخطر ما واجه الشعب المصرى هو ان تجربة يوليو قد طورت نفسها - مع مرور الوقت - واستترت خلف واجهة ديموقراطية لتبدو امام الاعين وكأنها نظام حكم طبيعى ، ولتتقى من خلف هذه الواجهة - غضب الشعب ونفاد صبره.

وتحت ضغط الحملات الاعلامية المكثفة والموجهة فقد الكثيرون الأمل فى جدوى الاصلاح بالديموقراطية وراح البعض من هؤلاء يمد بصره الى الماضى السحيق ،أو الشرق البعيد ، باحثا عن (وصفة) تحقق آمال الشعب وتوقف تيار التدهور والخراب الذى ينحدر اليه يوما بعد يوم .

لكننا مازلنا على ثقة بأن الأمر لايحتاج الى بعث تجارب الماضى ، او التعلق بافكار لاتصلح اكثر من مادة للجدل النظرى فاذا وضعت موضع التطبيق الفعلى- فى هذا البلد أو ذاك - تهاوت امام واقع الحياة وواقع التطور.

والديموقراطية يجب - وفقا لطبيعة الاشياء - ان تكون بالدرجة الأولى قضية رجال القانون ، ثم هى بعد ذلك قضية كل مثقف يدرك ان الديموقرطية - فى ابسط معانيها - هى ان يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها و لتعمل وفقا لارادته وتحت رقابته ، فالديموقراطية - بعيدا عن تزييف الانظمة الفردية - هى حكومة بواسطة الشعب وتحت رقابته.

فالديموقراطية اذن - وقبل ان تكون وسيلة ، هى (قناعة) بحق الشعب من أن يختارة وان يجرب ، وانه ليس من حق أحد ان يفرض وأن يستبد.

هذا هو المنطلق الأساسى الذى يحدد للديموقراطية مسارها الصحيح، وهو المنطلق الذى يجب ان يتفق عليه الجميع ، الحاكم والمحكوم ،الأغلبية والاقلية ، المثقفون المتعالون والكادحون المتواضعون، المتعصبون المتطرفون والمنفتحون المعتدلون . ويخطىء من يتصور انه يحتكر الحقيقة..!!

لكن الديموقراطية قد ابتذلت فى دول العالم الثالث ، فتحولت الى مطية لكل حاكم مستبد ، وعنوان لكل حكم فاسد .